

الإمام الطبري شيخ المؤرخين محدثاً

■ بقلم الاستاذ الدكتور سامي الصقار

توطئة:

ان الذي دفعني للحديث عن الإمام الطبري، هو شعوري بأن الطبري اذا ذكر في بعض المناسبات، فإن أول ما يقفز الى ذهن السامع (الطبري المؤرخ، بل شيخ المؤرخين) لا أكثر، وان من له اطلاع أوسع يتذكره مفسراً للقرآن الكريم، ولا شيء غير ذلك، وهذا ينطبق على ما كنت أظنه انا نفسي، اذ لا يعرف الحقيقة إلا قلة قليلة من الباحثين، الذين أدركوا طول باعه في الحديث والفقه أيضاً، بل انه صاحب مذهب فقهي قائم بذاته، شأنه شأن أئمة المذاهب الأربعة، وانه صنف عدة كتب في أحكام ذلك المذهب، منها «بسيط القول في أحكام شرائع الاسلام» و«لطيف القول في أحكام شرائع الاسلام»، ولعل سبب ذلك الجهل هو ضياع الكثير من مصنفاته.

والمعروف عن الإمام الطبري، حماسته في تأليف الموسوعات مما يتجلى في تفسيره وتاريخه، ويؤثر عنه في هذا الصدد، أنه قال لأصحابه: «انتشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: وكم يكون قدره؟ قال: ٣٠ ألف ورقة! فقالوا: هذا مما تقنى فيه الأعمار قبل تمامه! فاختصره في ٣٠٠٠ ورقة، ولما فرغ منه، قال لهم: هل تشطون لتاريخ العالم من آدم الى وقتنا هذا؟ قالوا: وكم قدره؟ فذكر نحواً مما ذكر في التفسير! فأجابوه بمثل ذلك، فقال:

وعلى أي حال فإنني لم انتبه الى انجازه العظيم، في خدمة الحديث النبوي الذي تجلى في كتابه المسمى «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»، الذي نشر منذ ربع قرن، وأهدي اليّ منذ عشرين عاماً، إذ لم تسنح لي الفرصة لقراءته الا متأخراً، بعد ان تقاعدت عن العمل، وتوفر لي الوقت الكافي لمطالعة ما فاتني مطالعته من الكتب، ومنها هذا الكتاب القيم.



عمر بن الخطاب، مقدمة السفر الأول ص ١٢».

كتب كتباً كثيرة في مذهبه الفقهي، بدأها بكتابه المسمى «اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام»، تناول فيه أقوال فقهاء الأمصار، مثل الإمام مالك بن أنس، فقيه أهل المدينة، والإمام الأوزاعي، فقيه أهل الشام، وسفيان الثوري، فقيه الكوفة، ومحمد بن ادريس الشافعي، فقيه أهل مكة، ومصر من بعدها، وأبي حنيفة وصاحبيه، أبي يوسف يعقوب بن محمد الأنصاري، قاضي قضاة الدولة العباسية، وزميله محمد بن الحسن الشيباني، وثلاثهم فقهاء بغداد، وقد كان هدفه في تصنيف ذلك الكتاب، استعراض أقوال من قد يناظره، فيهيء الجواب اللازم.

وقد ذكر ياقوت الحموي في كتابه «معجم الأدباء» ج ٤٤٨/٦: أن هذا الكتاب وقع في نحو (٣٠٠) ورقة، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف حجم كتابه في التاريخ، والمعروف أن معظم هذا الكتاب كان مصيره الضياع، ولم يعثر منه إلا على قطعتين، طبعت أحدهما سنة ١٩٠٢، وطبعت الأخرى سنة ١٩٢٣.

ولم يكتف الإمام الطبري بهذا الكتاب وحده في حقل الفقه، بل صنف كتاباً آخر في فقه مذهبه كما أسلفنا وهو «لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام»، ويسمى أحياناً على

أنا لله ماتت الهمم!! فاختصره في نحو ما اختصره في التفسير، انظر «تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج ١٦٤/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ج ١٢٤/٣».

ومما ذكره الخطيب والسبكي عن التفسير قولهما: أنه كتبه في الفترة ٢٨٣هـ - ٢٩٠هـ، وأنه فرغ من إملأ تاريخه في سنة ٣٠٣هـ، وهنا يرجح محقق كتاب «تهذيب الآثار» الاستاذ محمود شاكر، بأنه تفرغ بعد ذلك لتصنيف كتابيه «البسيط» في الفقه، و «التهذيب» في الحديث، وذلك في الفترة (٢٠٣هـ - ٣١٠هـ) وهكذا بقي الإمام الطبري شغلة من النشاط والعمل الجاد لمنافع المسلمين، حتى وافاه الأجل المحتوم سنة ٣١٠هـ! رحمه الله تعالى وجزاه عن أمة الإسلام أحسن الجزاء.

❖ الإمام الطبري وكتابه «تهذيب الآثار»:

إن المقصود بالطبري في هذا المقال، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ الذي اشتهر - كما أسلفنا - بكتابه تفسير القرآن الكريم المسمى «جامع البيان عن تأويل القرآن»، وبتاريخه المسمى «تاريخ الرسل والملوك» ولكن الطبري لم يكن مفسراً ومؤرخاً فحسب، بل كان إلى جانب ذلك محدثاً وإماماً صاحب مذهب استقل به وانفرد، إذ بلغ في زمانه مرتبة الإمامة في العلم، «انظر مقدمة تهذيب الأخبار - مسند

اختلافات المختلفين، واتفاقات المتفقين، اذ يورد أقوالهم مع الحرص على ذكر أدلة كل من الفريقين، ثم يتبعها بما يراه صواباً، ويقع ما انجزه من هذا الكتاب في نحو (٢٠٠٠) ورقة، وهو من كتبه الضائعة «المصدر السابق ص ١٢، من المقدمة».

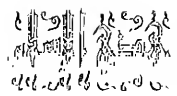
ولكن الإمام الطبري، لم يكتب بما صنف في التفسير والتاريخ والفقه وأصوله، وإنما حرص أيضاً على ان يكون له سهم وافر في الحديث النبوي، ليس فقط فيما خرج من أحاديث في كتبه سائلة الذكر، بل عمد الى تصنيف كتاب خاص بالحديث، صنعه على ترتيب كتب المسانيد، وقد سماه «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار».

وليس معروفاً مقدار ما جمع في هذا الكتاب من الحديث النبوي، اذ ضاع الجزء الأكبر منه، وكل ما بقي منه هو بعض أجزاء مسانيد ثلاثة هي «مسند عمر، ومسند الامام علي، ومسند عبد الله بن عباس»، ورغم ضياع أغلب أجزاء هذا الكتاب، فإن ما سلم من الضياع من هذه المسانيد، يزيد على ما خرج في كتابه «البسيط» في الفقه، وعند نشر تلك الأجزاء، وقعت في خمسة أجزاء كبيرة «جزئين من مسند عمر، وجزء واحد من مسند الامام علي، وجزئين من مسند عبد الله بن عباس»، مجموع صفحاتها بلغ (١٦٢٥) صفحة من القطع المتوسط، وهي

سبيل الاختصار، «اللطيف»، وقد سبقت الاشارة اليه، وهو مجموع مذهبه الذي يعول عليه اصحابه، ويعتبره الاستاذ محمود شاكر من أنفس كتبه «مسند عمر، مقدمة السفر الأول ص ١٢»، وقد قدم لكتابيه هذا بكتاب سماه «الرسالة»، على غرار «رسالة الإمام الشافعي»، تناول فيه بحث موضوع الاجماع وأخبار الأحاد والناسخ والمنسوخ في الأحكام والاجتهاد، والخصوص والعموم، وإبطال الاستحسان، وما إلى ذلك، مما قد يعد من مباحث أصول الفقه، ويقع هذا الكتاب في نحو (٢٥٠٠) ورقة، ولكنه اختصره أيضاً في كتاب سماه «الخفيف» ويقع في (٤٠٠) ورقة، بهدف تيسير الأمر على المبتدئين من المتعلمين «المصدر السابق ص ١٢».

وتبحر الإمام الطبري بأمور الفقه يقوم عليه أكثر من دليل، فإنه مثلاً خص فريضة الزكاة بأحد مؤلفاته الذي سماه «كتاب الزكاة» وقد اشار اليه في مسند عمر، السفر الأول ص ٦٤-٦٩، وذلك في معرض حديثه عن الفنى الذي يحرم على صاحبه المسألة «اي الاستجداء» اذ قال: انه تناول هذا الموضوع في كتابه «كتاب الزكاة».

ولكنه لم يتوقف عند هذا الحد، اذ عمد في أواخر أيام حياته، الى تصنيف كتاب آخر في الفقه سبقت الاشارة اليه هو «بسيط القول في أحكام شرائع الاسلام» غير أنه لم يتمه بسبب وفاته رحمه الله، تناول فيه



الى موضع ينص فيه على القول: «قال الشيخ»، مما يدل على ان كاتبها قد تلقى النص من شيخه «الطبري» بالأصل، ولم يكن ناقلاً عن نسخة أخرى، وذلك علاوة على وجود اعتبارات أخرى اقنعت المحقق بأن تلك النسخة، كتبت في أوائل القرن الرابع الهجري «مسند عمر، السفر الأول ص ٨-١١ من المقدمة».

وحسب رأيه تعتبر هذه المخطوطة، من النسخ النادرة بين المخطوطات التي تعود الى تلك الفترة، ومن تلك الاعتبارات، قول صاحب هذه النسخة عند نقل الحديث عبارة «حدثنا أبو جعفر، المصدر السابق، ص ٩».

ويبدو ان هذا الكتاب كان قد احتل المكانة التي يستحقها لدى الباحثين، فإن الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) اعتمد عليه في نقول كثيرة، في عدد من مصنفاته، مثل «فتح الباري» و «تهذيب التهذيب»، وكذلك فعل ابن التركماني المتوفى سنة ٧٥٠هـ (١)، الذي نقل عنه في كتابه المسمى «الجواهر النقي في الرد على البيهقي»، كما ذكره ابن النديم (ت ٤٣٨هـ) في كتابه «الفهرست»، وذكره الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد ج ٢/١٦٣، وقال بأنه لم ير مثله في معناه، وأشار هو وابن النديم الى انه لم يتمه، كذلك ذكره ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في معجم الأدياء ج ٦/٤٤٨، ضمن مصنفات الطبري، وقال عنه: انه كتاب يتعذر على

التي حققها الاستاذ محمود محمد شاكر، وتولت نشرها جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض. ويبدو ان هذا الكتاب كان موجوداً بتمامه في ايام السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، «المصدر السابق، المقدمة ص ١٤».

ان ما تيسر وجوده من هذا الكتاب، هي المخطوطات «نسخة واحدة فقط»، الموجودة في إحدى مكتبات استانبول، وهي مكتبة «كوبريلي» الغنية بالمخطوطات العربية، وصاحبها واحد من أكابر العلماء والوزراء في الخلافة العثمانية، واسمه ابو العباس احمد ابن الوزير ابي عبد الله محمد المعروف بكوبريلي «وذلك وفقاً لما دونه بخطه في خاتمة مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما»، و «كوبريلي» كلمة تركية تعني «الجسار» اي الشخص الذي يتولى أمور الجسور، وبقي هذا الاسم مألوفاً في العراق، لكثرة الجسور على أنهاره.

والجدير بالذكر ان هذه المخطوطات، يرجح أنها كتبت في أواخر القرن الخامس الهجري، أو أوائل السادس، باستثناء واحدة منها يرجح المحقق بأنها كتبت في زمن مبكر، إذ يرى ان مخطوطة مسند عمر بن الخطاب، كتبها أحد طلبة الطبري، حيث يتضح منها ان الطالب قد راجعها على نسخة شيخه، فهو يهمل عند كل موضع يفرغ من مراجعته على تلك النسخة فيكتب كلمة «بلغ»، ثم انه عندما ينقل الأحاديث ويورد سلسلة روااتها، ينتهي بها

العلماء عمل مثله، وتصعب عليهم تتمته».

ونقل عن تلميذه ابي بكر احمد بن كامل، القاضي البغدادي (ت ٣٥٠هـ) احد كبار علماء زمانه، على حد قول الاستاذ محمود شاكر، قوله بأنه لم ير بعد الطبري اجمع منه للعلم والكتب، بين العلماء، ولا بمعرفة اختلاف الفقهاء، ولا في تمكنه من الكلام (٢).

وقد أشار الى ان الامام الطبري كان يحث طلابه على ان يأخذوا «اليسيط، اي البسيط، في أحكام شرائع الاسلام»، وكتابه «التهذيب، أي تهذيب الآثار» وأن يجدوا في قرائتهما والاستغناء بهما، دون غيرهما من الكتب «وفقاً لما نقله ياقوت في معجم الأدباء».

وذكره السبكي (ت ٧٧١هـ) في كتابه «طبقات الشافعية ج ٣/ ١٢١»، وقال: ان كتاب «التهذيب» هذا من عجائب كتبه، ابتدأ بما رواه ابو بكر الصديق رضي الله عنه، مما صح عن سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلمه وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن، واختلاف العلماء وحججهم وما فيه من المعاني والغريب، فتم منه مسند العشرة (اي العشرة المبشرين بالجنة)، ومسند اهل البيت والموالي، علاوة على قطعة كبيرة من مسند ابن عباس، ومات ولم يتمه، وذكره الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) في كتابه «كشف الظنون ج ١/ ٥١٤»، وقال: انه كتاب تفرّد في بابيه بلا مشارك، ويبدو ان تلميذ الامام الطبري ابا بكر احمد بن كامل

(الذي مر ذكره)، قد اتم عمل شيخه في هذا الكتاب، بالنسبة لمسند ابن عباس آنف الذكر، وبالنسبة لمسند عبد الله بن مسعود الذي لم يعثر عليه حتى الآن (انظر مقدمة مسند الامام علي ص ٩-١٠).

❖ منهج الطبري في كتابه «تهذيب الآثار» حسبها لاحظته المحقق:

سبق القول: ان الإمام الطبري حرص - على حد قول السبكي- ان يتناول كل حديث يرويه ان يذكره بعلمه وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن، علاوة على اختلافات العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، فزاد على ذلك الاستاذ محمود شاكر قوله: ان الطبري بعد ايراد ما تقدم ذكره، يورد ما يراه صواباً عنده، ويشفعه بذكر حجته التي تدعم صواب ما ذهب اليه.

وبالنسبة لشروطه في قبول الاحاديث، فإن اول تلك الشروط: هو صحة السند عن النبي ﷺ، واذا ذكر ما يصح سنده، فإنما يذكره لأنه مما احتج به محتج في تأييد مقالة ما، أو في توهين خبر هو عنده صحيح، ولا يذكره استشهاده به في أمر من أمور الدين، ومن شرطه ان يفصل القول في الآثار الصحيحة، اذا اختلفت في ظاهرها ليجمع بينها على وجه يخرجها مخرجاً صحيحاً «مقدمة مسند الإمام علي، ص ١٢».

وعلى أي حال فإن الاستاذ محمود شاكر،

قد حرص على تخريج أحاديث هذا الكتاب، تخريجاً موجزاً على حد قوله، بالاعتماد على كتب السنة الصحاح، ومسند الامام أحمد والمستدرک على الصحيحين للحاكم، والسنن الكبرى للبيهقي، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وكتابي الحافظ الهيثمي «مجمع الزوائد» و «موارد الظمآن الى زوائد ابن حبان» وكتب أخرى (المصدر السابق، ص ١٤).

❖ جهود الاستاذ محمود شاکر في إخراج الكتاب:

وعلاوة على ما تقدم ذكره، فإن الاستاذ محمود، صنع عدداً من الفهارس العامة لمسند الامام علي كرم الله وجهه، وهو بجزء واحد كما أسلفنا، وفهارس لمسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بجزئيه، وهي تشمل فهارس الاسانيد ورواتها، الذين صنّفهم في خمس طبقات تبدأ بطبقة من روى عن النبي ﷺ من الصحابة، وتنتهي بطبقة الامام الطبري، ومن روى عنه مباشرة، ولكنه لم يفعل مثل ذلك بالنسبة لمسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد اقتصر فيه على فهرس للأحاديث وما يتعلق بها مما غطى (١٠٦) صفحات فقط.

وأسلوب فهرسة الأسانيد في طبقات «كالذي فعله المحقق» يكاد يكون جديداً، ويستنفذ جهوداً كبيرة، إذ غطت فهرسة الأسانيد هذه في الجزء الوحيد من مسند الإمام علي (١٥٠) صفحة، تليها فهارس آيات

القرآن الكريم، وفهارس قوافي الشعر، ثم فهرس الأعلام «من غير رجال الاسناد الذين شملتهم فهارس الطبقات سائلة الذكر»، ثم فهرس القبائل والأمم والطوائف، وفهارس الأماكن، وفهرس الغزوات والأيام، وفهرس اللغة والفوائد، والأحاديث غير المسندة، وهذه غطت (٤٣) صفحة.

هذا وقد سلك الاستاذ محمود شاکر، في فهرسة الجزئين الخاصين بمسند عبد الله ابن عباس، ما سلكه في فهرسة مسند الامام علي كرم الله وجهه، وهنا غطت فهرسة الأسانيد ورواتها (٢٤٠) صفحة، وتبعها فهرسة الآيات القرآنية والأحاديث غير المسندة، ثم فهرس قوافي الشعر، وفهرس الشعراء، وفهرس الأعلام «من غير رجال الاسناد الذين غطتهم فهرسة الأسانيد ورواتها آنفة الذكر»، وفهرس القبائل والأمم والطوائف، ثم فهارس للأماكن والغزوات والأيام، وأخرى للغة والفوائد، وقد غطت (٤٨) صفحة، ثم فهرس الأحاديث الواردة في الجزئين التي وقعت في (٣٢) صفحة.

وهكذا فإن الجهد المشكور الذي بذله الاستاذ محمود شاکر في تحقيق هذا الكتاب، في الحقيقة لا يقوم به الا من آتاه الله العلم والصبر والهمة القعساء، اذ لم يترك امرأ صغيراً أو كبيراً، مما يؤدي الى تقديم نصوص الكتاب بشكل واضح لا لبس فيه، ومن شأنه ان يساعد القارئ على فهم

فائقة بالحديث النبوي، لأنني بمجرد إطلاعي على كتابه «تاريخ الرسل والملوك» أدركت منذ اللحظة الأولى تأثيره بالحديث وبأساليب روايته، إذ حرص أن لا يدون فيه أية معلومات عن أحداث التاريخ، الا نقلاً عن رواة موثقين ينقلون أخبارها بالتسلسل، بسندها عمن شهد تلك الأحداث، الى الراوي الذي نقل عنه تلك الأخبار، وقد حمل أولئك الرواة مسؤولية صدقها أم كذبها (انظر تاريخه، طبعة لايدن، هولندا، ج ١/٥-٧).

ان اسلوب الطبري في تأليف كتاب «تهذيب الآثار» أسلوب متقدم، فإنه يحاول أولاً استيفاء جميع الروايات التي تخص موضوعاً معيناً، مثل الصوم الذي تناوله في (١٠٩) صفحات من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، انظر (ص ٢٨٩-٣٩٧ من السفر الأول من المسند)، وذلك فيما يتعلق بشرعية الصيام (طول العمر) أو عدمها، وصوم يوم عرفة، وصوم يوم عاشوراء، اذ جمع جميع الأخبار المتعلقة بالموضوع، بروايتها عمن تحدث عن أحكامها، ويحاول بعد ذلك ان يدلي برأيه فيما يراه صواباً.

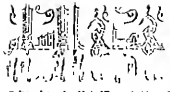
فمن ذلك مثلاً (ص ٣٩٧ من المسند) قوله: ان صوم يوم عاشوراء كان مما أمر به النبي ﷺ أمته، قبل نزول الوحي بفرض صيام شهر رمضان، كالذي تتابعت به الأخبار التي ذكرها نقلاً عن الصحابة، اذ أمرهم بصوم ذلك اليوم، قبل فرض صيام رمضان، فلما فرض

المقصود، أو يساعد الباحث الى بلوغ مرامه، الا وصنعه مهما كان الثمن من الجهود والمتاعب، ولذلك أغناه بالحواشي والشروح، وبتراجم الرجال الوارد ذكرهم في ثنايا الكتاب، مع إبداء الكثير من الملاحظات، ولفت الأنظار الى ما ينبغي الالتفات اليه، علاوة على ترقيم الأحاديث، وقد سماها «الأخبار» تمشياً مع ما ورد في عنوان الكتاب نفسه، فعل ذلك في كل مسند من المسانيد الثلاثة، فمسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يحوي بجزئيه (٩٦٢) خبراً، ومسند الامام علي كرم الله وجهه بجزئيه الوحيد يضم (٢٨٨) خبراً، ومسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه يضم بجزئيه (٨٢٥) خبراً.

في الحقيقة ان الحواشي والتعليقات التي وشح بها الاستاذ الفاضل صفحات النص الاصيلي، تكاد تساوي في حجمها، حجم النص المحقق، اذ لم تزد عليه، وهذا عمل مضمن يحتاج الى إرادة قلّ نظيرها، ولذلك يستحق الاستاذ محمود محمد شاكر، كل الشكر والثناء والدعاء الى المولى سبحانه وتعالى، أن يجزيه أحسن الجزاء.

❖ أسلوب الامام الطبري في كتابه
كما لاحظته كاتب هذا العدد

أود قبل الخوض في الملاحظات التي تراءت لي، ان أؤكد بأنني لم استغرب قط ما أبداه الامام الطبري من اهتمام كبير وعناية



ثم يتناول الروايات والآراء التي تحدد الحد الأدنى للغنى، وبالتالي تبيح لمن هو دون ذلك الحد أن يلجأ الى «المسألة»، وخلاصتها أن من يملك (٥٠) درهماً، أو «قيل: ٢٠٠ درهم»، أو ما يعادلها من الذهب، لا يجوز له أن يسأل، وهناك من حرم المسألة، لأي شخص عنده قوت يومه، وقد استغرقت الروايات في هذا الموضوع ٦٠ صفحة من صفحات السفر الأول من مسند عمر، الصفحات ١-٦٠.

وبعد استعراض تلك الروايات والآراء، أدلى الامام الطبري برأيه قائلاً: والصواب من القول في ذلك عندنا هو ان المسألة، مكروهة لكل أحد، الا المضطر الذي يخاف على نفسه التلف اذا تركها .. الخ.

ثم يستطرد الى القول: هي مباحة لمن كان ذا فاقة وفقير، لتضافر الأخبار عن النبي ﷺ في الروايات التي وردت عنه بالوعيد عليها، أو بتحريمها موصولة بالشروط التي ذكرناها في قول الرسول الكريم ﷺ: «من سأل وله ما يغنيه»، وقوله: «من سأل الناس عن ظهر غنى»، (المصدر السابق، ص ٦١).

ثم يورد الأدلة على ان التحريم جاء موصولاً بالشروط آنفة الذكر، ويورد الأخبار التي تؤيد الأدلة بالنسبة للتحريم والاباحة، وهي أدلة حسب قوله، قال بها جماعة العلماء من السلف والخلف (المصدر السابق،

الله صوم هذا الشهر المبارك، أخذ النبي ﷺ يندب المسلمين الى صوم يوم عاشوراء، بتعريفهم بما فيه من الأجر والثواب، فمن صامه طالباً به الأجر الذي جاء على لسان الرسول ﷺ رجونا له (على حد قول الطبري) إدراك ما أمل، ومن أفطره لا لسبب معين، فإنما هو تارك فضل لا لوم عليه في تركه.. الخ.

أقول: هذا أسلوب في غاية الحكمة وعمق الاجتهاد، وقد تمكن الامام الطبري بهذا الأسلوب، من التوفيق بين من أراد صوم عاشوراء ومن امتنع عن صومه، وأوضح به الوجه الشرعي لكل من الطرفين.

ومن الأمثلة التي تعكس أسلوبه هذا، ما جاء بشأن «المسألة» وذم الرسول ﷺ لها «ويقصد بها في زماننا هذا التسول»، إذ نهى النبي ﷺ عنها، وأورد الطبري ما قيل في ذمها، فبدأ بما رواه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله ﷺ من الحديث الذي يحث على العمل من اجل كسب العيش، والأحاديث التي تقول بفضل «اليد العليا» التي تعطي، على «اليد السفلى» التي تسأل وتقبض، وما قد قيل في هذا الموضوع، سواء أكان من الحديث النبوي، أم الآراء التي أبدت بشأنها، وكان مصدرها عمر رضي الله عنه أم غيره من الصحابة، ثم يستعرض ما قيل حولها من آراء، سواء أكانت بالتحريم أم بالإباحة، خاصة بالنسبة لمن يعتبر غنياً.

ص ٦٢)، ثم يستشهد بما فعله حفيدا الرسول ﷺ الحسن والحسين رضي الله عنهما، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، من إعطاء السائل الذي وقع في حالة من أحوال الحاجة (ص ٦٣ من المصدر السابق)، مما يدل على شرعية الإباحة في هذه الحالة وأمثالها.

ثم يعتمد الامام الطبري الى استعراض الحاجات، التي يمكن للمسلم ان يعين صاحبها بالمال، ليتسنى له قضاءها، وهو استعراض في غاية الروعة (رغم انه وقع في حدود صفحة واحدة فقط من مسند عمر، ص ٦٤-٦٥)، اذ ضرب أمثلة واقعية لما يمكن ان يعرض للمسلم من حاجات يعجز عن الوفاء بها لقلة ما بيده، وهي تشكل مبدءاً تشريعياً عالي المستوى، كما أنها تلقي الضوء على بعض جوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع الاسلامي في زمانها، وتشمل أمور الزراعة وحفر الآبار وحجز الأرض لأغراض معينة يحتاجها المجتمع، وما إلى ذلك.

واتبع الطبري هذا الأسلوب بالنسبة لجميع الأحاديث، التي تناولت مواضيع مماثلة وقع فيها شيء من تعارض الروايات، ومن أمثال الأحاديث التي رويت عن إصدار الرسول ﷺ أمره أثناء اجتماع الحجيج في منى الى علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه، بأن يدعو الناس ألا يصوموا أيام التشريق (مسند الامام علي ص ٢٥٦).

ثم يستطرد الى ذكر الروايات التي وردت في هذا الشأن، وتورد أسماء أخرى (غير اسم علي) على انه هو الذي تولى اعلان ذلك النداء، فذكرت اسماء كل من (بلال الحبشي وبشر بن سحيم الغفاري، وبديل بن ورقاء الخزاعي، وعبد الله بن حذافة، وكعب بن مالك، وأوس بن الحدثان النصري، ومعاذ بن جبل، وسعد بن ابي وقاص)، في حين اكتفت بعض الروايات بذكر مآل النداء دون ذكر اسم المنادي، في الحقيقة ان عدداً من هؤلاء جاء ذكرهم في أكثر من رواية واحدة، ولكن الإمام علي، اختص بأكثرها (المصدر السابق، ص ٢٥٦-٢٧١).

وفي ختام ايراد هذه الروايات، حكم الطبري بصحة معظمها لتوفر شروط الصحة فيها، ثم فسر اختلافها في اسم الشخص الذي كلف بإعلان النداء الى جماعات الحجاج، فسرها تفسيراً في غاية المنطق، اذ رأى ان مرد الاختلاف هو ان التكليف قد صدر الى عدد من الصحابة، ليقوم كل واحد منهم بإعلان الأمر النبوي في ناحية من نواحي «منى»، ولذلك عرف اهل كل ناحية اسم من نادى في ناحيتهم، ولم يعرفوا شيئاً عن غيره من المنادين، وحفظوا اسمه وصاروا يذكرونه لمن يسألهم عن النداء (المصدر السابق ص ٢٧١-٢٧٢)، وهكذا لم يكتف الامام الطبري بمجرد رواية الأحاديث (الأخبار) والحكم بصحتها ام بضعفها أم



الطبري من المعاني يتفق وما ورد في معجم «الصحاح» للجوهري (ج ٦/٢٤١٩-٢٤٢٢).

ان قارئ كتاب «تهذيب الآثار» يامعان، لا بد له ان يخلص الى القول بأنه حيال دراسة مقارنة، اذ يبدأ الطبري بذكر ما يرويهِ صاحب المسند من أخبار، من الحديث النبوي، ثم يورد روايات غيره فيما يتعلق بالمسألة التي وردت في المسند، ويشير الى ما فيها من اتفاق او تعارض، ويناقش نقاط القوة والضعف حتى يصل الى الحكم الذي يراه.

وهذا أسلوب لم يقع له مثيل لدى غيره، ولذلك فإن ما قاله عنه المؤلفون الكبار، من ان ما فعله الطبري فريد من نوعه، قد يعجز عن إدراكه غيره من الباحثين، كما اسلفنا كالخطيب البغدادي والسبكي وحاجي خليفة وغيرهم.

واختتم هذه النبذة باستمطار الرحمة من المولى سبحانه على الإمام الطبري، جزاه الله بأحسن الجزاء، اذ قضى حياته في خدمة المسلمين، ولم يترك علماً من علومهم، الا وسجل فيه رصيذاً لا يقاس بهال ولا جاه.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش:

١-٢- لم أتمد الى معرفة كل من التركماني وابي

بكر احمد بن كامل اكثر مما ورد أعلاه.

بإنكارها، وانما حاول تفسير التباين الواقع بين بعض رواياتها، علاوة على تفسير المعاني.

والإمام الطبري مع أخذه بأسلوب جمع «المسانيد»، اي جمع الأحاديث التي رواها احد الصحابة على صعيد واحد، بصرف النظر عن مواضعها، فإنه يحاول تبويبها حسبما تدور عليه من مواضيع، اذ درج على جمع الأحاديث ذات العلاقة ببعضها، سواء أكانت علاقات تأييد أم علاقات تعارض، ويبيد رأيهِ في أمرها، لا سيما فيما يبدو للقارئ أنها تعارض بعضها بعضاً، وهي في رأيهِ غير ذلك، ومن هذا القبيل الأحاديث المتعلقة بالمرض وانتقاله بالعدوى الى السليم، مما ورد في مسند الإمام علي (ص ٣-٤٤)، وفي حديث نداء «منى» سابق الذكر، مثال واضح لهذا الأسلوب.

والطريف ان الإمام الطبري عند حديثه عن العدوى، لم ينس نفسه كونه مؤرخاً، اذ جاء بشيء من أخبار الجاهلية عن العدوى، وإيمان العرب بوجود العدوى من المريض الى السليم، وفوق ذلك فإنه زاد على ما تقدم، أمراً لغوياً، إذ شرح المعاني المستمدة من كلمة «عدوى» والمشتقات من جذرها، وتعني «الجور أو العدوان» و «أعداء» بمعنى أغانه، و «أعداء الطريق» بمعنى جوانبه، و «العداء» اي الخصومة، و «عدو الفرس» وهو نوع من سيرها، وروى في أغلبها أبياتاً من الشعر من باب الاستشهاد على صحة ما ذهب اليه (المصدر السابق ص ٣٤-٤٤)، وجميع ما ذكر الامام